

تأكيد الدور المحوري للجهة كفضاء أمثل لبلوغ تنمية متضامنة

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لإعداد التراب الوطني ومشروع البرنامج الجهوي المندمج؛ حيث دعا جلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى الالتزام بالمنهجية التي تعتمد على المبادرة والقوة الاقتراحية، والنظرة المستقبلية الكفيلة بضمان التنسيق اللازم بين السياسات القطاعية والانسجام المحكم بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ومخططات إعداد التراب الوطني مع التأكيد على الدور المحوري للجهة كفضاء أمثل لبلوغ تنمية متضامنة، والترابط بين سياسة إعداد التراب الوطني والجهوية مع التزام الحكومة باعتماد آلية التعاقد؛ لتدعيم أسس اللاتمركز الإداري والحكمة الترابية الجيدة، وإرساء قواعد العمل المتجانس والفعال والمتضامن على المستوى الترابي.

إن عمل المشروع الجهوي المندمج للجهة يشكل موضوعا أولويا يعقد بين الدولة والجهة بعد إنجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب، ويمكن أن تكون تجربة نموذجية يمكن تعميمها على كل الجهات مع إبراز الأهمية التي يكتسبها التضامن الجهوي والتي ينبغي إنجازها في إطار المنهجية التشاركية التي تستلزم انخراط ومساهمة كافة الفاعلين المحليين مع التشديد على أن هذه المقاربة تعتبر بمثابة ترسيخ للدور المهم الذي يجب أن تضطلع به جميع جهات المملكة كفاعل تنموي، وهذا يستجيب لرغبة سيدنا الملك محمد السادس نصره الله المتعلقة بالجهوية الموسعة. إن هذا البرنامج عليه أن يعتمد ويشكل مشروع عقد مستقبلي بين الدولة والجهة وعلى التشخيص الترابي للتصميم الجهوي والذي سيفضي إلى تحديد المحاور الاستراتيجية للتنمية التي تتبني بالأساس على تقوية الجاذبية السياحية والتنمية الفلاحية والتحويل الصناعي والمحافظة على البيئة، وإيجاد مشروع يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والمتعلقة على الخصوص بمجالات الصحة والتعليم والتنمية البشرية. كما يجب على هذا المشروع الوطني أن يكون متكاملا لتعزيز المكتسبات الديمقراطية، وتسريع وثيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الهيكلة الجهوية الجديدة أن تضمن القوة والانسجام والتماسك للوحدات الترابية.

إن موضوع الجهوية يشكل رافعة للتنمية وبناء عليه وجب على جميع الهيئات والمنظمات والأشخاص إنجاز ورش الجهوية في المغرب باعتباره مشروعا وطنيا متكاملا وإرادة أساسية لتعزيز المكتسبات الديمقراطية والدفع بقاطرة التنمية إلى الأمام. إن اللجنة الاستشارية للجهوية المكلفة من طرف صاحب الجلالة نصره الله وأيده وبتأييد الكفاءات المحيطة به، تأخذ في الحسبان ضرورة التدقيق في مجموعة من الجوانب المتعلقة بالنظام الجهوي المنشود وفي مقدمتها تحديد طبيعة الاختصاصات والصلاحيات الممنوحة للجهات وعلاقة هذه الأخيرة والدولة المركزية. كما أن التوسيع المنظم للاختصاصات سيبقى على ورق إذا لم يرافقه توفير الوسائل المالية والبشرية؛ حيث أن الموارد البشرية تشكل إلى جانب الوسائل المالية القاعدة الأساسية لتدعيم الاستقلال المالي والإداري والذاتي للجهات في المغرب من جهة، ولخلق إرادة رشيدة متطورة ومسؤولة في مغرب يتطلع إلى تعميم الخدمات الأساسية والرفع من مستواها لصالح سكان كافة مناطق المملكة. وإن أي إنجاز للجهوية يتوقف كذلك على الدور المحدد للسلطة المركزية في الشؤون الجهوية وعلى الدور المتميز للفضاء كحكم بين السلطة المركزية والجهات إضافة إلى منح نظام مالي مرن يقوم على أساس التوزيع الجيد للموارد المالية بين الجهات وعلى أساس مالي تعاوني وشراكة بين الجهات.

إن التقسيم الجهوي المرتقب يجب أن يأخذ في الحسبان الأساس الاقتصادي الذي يعتبر العمود الفقري لتحقيق التوازن والتكافؤ بين مختلف الجهات وكذا الاهتمام بالعمق البحري للمغرب وتعزيز موقعه الاستراتيجي الذي يحتله عبر العالم حيث أن هذا النظام الجهوي الجديد الذي سيعتمده المغرب يجب أن يعالج المشاكل المطروحة ويتجاوز الرهانات والتحديات على المستوى الدولي والتي تتجلى في احتدام المنافسة والعولمة والأسواق المفتوحة كالوضع المتقدم للمغرب مع الاتحاد الأوروبي، وأن ترفع هذه الجهوية من تأهيل مؤسساته وبنياته وإمكانيته. والجهوية الموسعة إحدى الرهانات الكبرى المطروحة لآبد من انخراط كل الفاعلين فيها من أجل التنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا وثقافيا تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

التوصيات :

تمشيا مع روح مضمون الخطاب الملكي السامي حول الجهوية والتي يريد أن تكون جهوية مغربية دون إدخال نماذج خارجية فإن نجاح وفاعلية الجهوية يتوقف على شروط عامة أساسية لآبد من مراعاتها يمكن اجمالها فيما يلي:

- التحديد الدقيق لاختصاصات الجهة: الاختصاصات بين الدولة من جهة والجهات والجماعات المحلية من جهة أخرى.

- داخل التنظيم الإداري وكذا الدور المحدد للسلطة المركزية في الشؤون الجهوية والدور المتميز للقضاء كحكم بين السلطة المركزية والجهات.
- ضبط العلاقة التي تربط الأجهزة المركزية والجهات عبر جهاز محايد هو المؤسسة الملكية.
- تعميق اللامركزية والديمقراطية بالجهة وجعلها ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلادنا.
- اعتماد معايير موضوعية في التقسيم الجهوي خاصة توفر الحجم الضروري.
- إعطاء طابع تقريري لمداومات مجلس الجهة وتقوية اختصاصاته وتوسيعها إلى ماله صبغة جهوية.
- إيجاد إطار عملي يمكن الجماعات المحلية من تهيئ برنامج محلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتناسق مع البرنامج الجهوي.